

## دوروثي شاي تفضح باسيل: أظهر استعدادا لفك الارتباط مع حزب الله

وأضافت يبدو "أن الجميع يريدون معرفة ما هي الأدلة التي كانت في الملفات التي أدت إلى فرض العقوبات عليه. حول ذلك، كل ما يمكنني قوله هو أننا نسعى لجعل القدر الأكبر من المعلومات متاحا عند الإعلان عن التسميات، ولكن، كما هو الحال في الكثير من الأحيان، فإن بعض هذه المعلومات غير قابلة للنشر". وعن توجهه للتعويض في القرار أمام القضاء الأميركي، قالت "إنه مرحب به للقيام بذلك والمضي في عملية الاكتشاف المناسبة".

### القرار الصادر بحق جبران باسيل جاء بناء على قانون ماغنيتسكي العالمي، ومن الوارد تسميته بموجب عقوبات أخرى

ولفتت السفارة الأميركية إلى أن "باسيل اشتكى من أنني لم أحذره مسبقا من أنه سيعاقب على أساس الفساد، وكانه من مسؤولي الكشوف عن الأمر قبل ذلك. ليست الأمور كذلك. هناك عدة سلطات تحت قانون العقوبات الأميركي". وأوضح أن القرار الصادر بحق باسيل جاء "بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي ولا يعني أنه هو أو أي شخص آخر لن يكون ممكنا تسميته بموجب عقوبات أخرى، في وقت لاحق".

وفي ما يتعلق بسير السياسات الأميركية، قالت لقد بدأ أن باسيل أراد أن يظهر بأنه كان لدى قادة الولايات المتحدة نية مقصودة، مشددة على أن "القرار لا علاقة له بالانتخابات الأميركية. فيبساطة، وصلت عملية التسمية إلى النقطة التي أصبحت فيها جاهزة للتنفيذ".

وشددت في الختام على أن الولايات المتحدة اتخذت هذا الإجراء تضامنا مع الشعب اللبناني الذي، لأكثر من عام، طالب قائده السياسي بإنهاء (أسلوب) "العامل كالمعتاد" من خلال العمل على رسم اتجاه جديد مكرس للإصلاح والشفافية واقتلاع الفساد المستشري من جذوره.

بيروت - علقّت السفارة الأميركية في بيروت دوروثي شاي على العقوبات بحق رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل، والمؤتمّر الصحافي الذي أجراه الأحد ورکز فيه على وجود خلفيات سياسية خلف الإجراء الأميركي.

واعتبرت السفارة أن تصريحات باسيل في ذلك المؤتمّر حملت الكثير من المغالطات لعل أبرزها زعمه أنه كان رافضا لقرار فك الارتباط مع حزب الله، لافتة إلى وجود إمكانية لتعزيز العقوبات المسلطة عليه.

وتحدثت السفارة الأميركية في معرض سردها لجملة من الملاحظات عن العقوبات وكلام باسيل عن جزئية من نقاشات جرت بينهما في السابق وهي أن رئيس التيار الوطني الحر "عرب عن الاستعداد للانفصال عن حزب الله بشروط معينة".

وأضافت "في الواقع، فقد أبدى امتنانا لأن الولايات المتحدة جعلته يرى كيف أن العلاقة هي غير مواتية للتيار حتى أن مستشارين رئيسيين أبلغوني أنهم شجعوا السيد باسيل على اتخاذ هذا القرار التاريخي".

وكانت وزارة الخزانة الأميركية أعلنت الجمعة عن عقوبات بحق باسيل لتورطه في الفساد، وفي عرقلة لتشكيل حكومة، واستغلال علاقته مع حزب الله لتعزيز نفوذه في لبنان.

واعتبر باسيل أن القرار ظالم بحق وأن الهدف منه هو رفضه فك الارتباط مع حزب الله قائلا إنه سيكلف مكتب محاماة ليطلب أمام القضاء الأميركي "إبطال القرار" و"طلب التعويض المعنوي والمادي".

وقدمت السفارة الأميركية الإثنين شرحا للدوافع التي استوجبت إدراج رئيس التيار الوطني الحر وصهر الرئيس عون ضمن قائمة العقوبات، لإجلاء أي التباس وسوء فهم، و"نقص في فهم السياسة الأميركية وكيفية صنعها".

وقالت بداية إن العقوبات هي في حق شخص باسيل وليس الحزب الماروني الذي يترأسه "فالولايات المتحدة لا تقوم بمعاقبة أو تدمير التيار الوطني الحر".

## الكفة ترجح فوزا ساحقا للغالبية الصامتة في انتخابات الأردن

### لا أمل في تغيير تركيبة المجلس النيابي المقبل



### انتخابات في ظرفية استثنائية

الأردن بعد الحروب العربية الإسرائيلية المتتالية، وهو ما جعل المملكة، التي وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1994، في قلب الصراع الممتد على مدى عقود. وتعنى القوانين الانتخابية، التي تمنح مناطق العشائر أفضلية على حساب المدن، أن جبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي للإخوان المسلمين، وهي حزب المعارضة الرئيسي، ستظل مهمشة. ويتمتع المسلمون بأكبر قدر من الدعم في المدن.

وشهدت جبهة العمل والجماعة الأم العديد من الانشقاقات على خلفية صراعات فكرية وتنظيمية، زادت من تآكل قواعدها الشعبية.

ومؤخرا أتهم مرشحون تابعون للإخوان بوجود جهات تعمل على إضعافهم، في خطاب متكرر عند كل استحقاق، ورغم أن الحكومة سبق وأن قدمت تعهدات لهم بشكل مباشر أنها لن تتدخل في العملية الانتخابية.

ويقول سياسيون إن جماعة الإخوان وحزبها كلما استشعرا إمكانية خسارة المزيد من المقاعد يتعمدان الترويج لوجود أيدٍ خفية تستهدفهما.

وتأمل الحكومة، التي حشدت حوالي 45 ألفا من أفراد الأمن لتأمين الاقتراع على مستوى البلاد، في أن تقترب نسبة الإقبال من 30 في المئة من بين 4.6 مليون ناخب مسجل في بلد يبلغ عدد سكانه ثمانية ملايين نسمة.

ويقول مراقبون إن هذا الرقم ينطوي على تفاوت كبير، لكن من خلال متابعة آراء الناس في الشارع وفي مواقع التواصل الاجتماعي فإنه من المرجح ألا يتعدى التصويت حاجز 25 في المئة.

ويبلغ عدد المرشحين المتنافسين 1717، منهم 368 امرأة. وجرى تخصيص 12 مقعدا للأقليات المسيحية والشركس و15 مقعدا للمرشحات اللاتي حصلن على أكبر عدد من الأصوات.

ويتم تنظيم الدوائر الانتخابية بحيث يكون للمناطق الحضرية عدد أقل بكثير من أعضاء البرلمان لكل ناخب مقارنة بالريف لاعتبارات لا تخلو من حسابات سياسية، وتخفض عادة نسبة تصويت الفلسطينيين في المناطق الحضرية، وهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان. والكثير من المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني إذ استقرت عائلاتهم في

المتعاقبة في السنوات الأخيرة في تهميش دور المجلس الذي يكاد يكون بلا أي حضور وازن.

ويشير متابعون إلى أن الحكومات عادة ما تسعى إلى كسب حزام نيابي قوي تستند عليه، رغم كل ما يثيره النواب من صخب لاسيما في جلسات مساعة الوزراء في قضية ما.

ويقول محللون وسياسيون إن عدم الاكتران ببرلمان يعود إلى قناعة راسخة بأن دور البرلمان لا يتجاوز الموافقة على سياسات الحكومة، أو محاولة امتصاص ردات فعل اجتماعية تظهر بين الفينة والأخرى، من خلال الخطب "الريانة"، والبيانات الشاجلة.

ويأتي الاستحقاق الانتخابي هذه المرة في ظل ظرفية استثنائية جراء تفشي جائحة كورونا، الأمر الذي يصب في صالح دعاء المقاطعة الذين كثفوا في الأيام الأخيرة من حملاتهم، مما أثار مخاوف المسؤولين الذين سارعوا إلى شن حملة مضادة لحث الناس على المشاركة. ويرى نشطاء أردنيون أن حملاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي لاقت تفاعلا كبيرا وسط توقعات باستجابة واسعة.

مؤشرات كثيرة توحي بأن دعاة المقاطعة ستكون لهم الكلمة الفصل في الانتخابات التشريعية التي تجري اليوم في الأردن، في ظل يأس من حدوث أي تغيير وخشية من التجمعات الانتخابية نتيجة تفشي فايروس كورونا.

عمان - يدلي الأردنيون اليوم الثلاثاء، بأصواتهم لاختيار 130 عضوا في مجلس النواب، وسط توقعات بتسجيل نسبة مقاطعة غير مسبوقة، رغم الدعوات المتكررة من المسؤولين بضرورة المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق.

وشهدت الاستحقاقات التشريعية السابقة تراجعا لافتا في نسب المشاركة التي لم تتعد حاجز 37 في المئة في ظل قناعة بصعوبة إحداث أي تغيير في المشهد النيابي، حيث أن نفس التركيبة بقيت هي المهيمنة على مجلس النواب طيلة العقود الماضية.

ولا يتوقع أن يتغير المشهد المقبل ومن المرجح على نحو كبير أن تستمر العشائر والشخصيات النافذة المؤيدة للسلطة في السيطرة على المجلس، في مقابل حضور ضعيف للأحزاب ولاسيما الإسلامية والليبرالية، فيما القوى اليسارية لم يعد لها أي تأثير على أرض الواقع.

### من المرجح أن تستمر العشائر والشخصيات النافذة المؤيدة للسلطة في السيطرة على المجلس النيابي المقبل

وبموجب الدستور، فإن معظم السلطات تعود إلى الملك عبدالله الثاني، الحليف القوي للولايات المتحدة الذي يعين الحكومات ويحكمه حل مجلس النواب.

ولدى النواب صلاحية إيجاب الحكومة على الاستقالة بالتصويت بحجب الثقة. لكن هذه الصلاحية لم تفعل إلا نادرا فيما نجحت الحكومات

## تنمية شمال سيناء هدف بعيد المنال مع استمرار خطر الجهاديين

### مانحون غربيون أرجأوا مشروعات بسبب المخاوف الأمنية

العبد التي يمكن الوصول إليها عبر دروب صحراوية من الجنوب. ولفت أحد المصادر إلى أن بئر العبد منطقة صحراوية مفتوحة من الصعب مراقبتها. وقال صاحب ورشة ميكانيكا في بئر العبد اسمه حسن شعراوي "الإرهابيون تركوا الشيخ زويد وقرأها وجاؤوا إلى بئر العبد. الفترة الأخيرة سمعنا وشاهدنا عددا من حوادثهم على الطرق".

ويقصر السفر إلى شمال سيناء على سكانها. وقال دبلوماسي إن بعض المانحين الغربيين أرجأوا مشروعات بسبب المخاوف الأمنية أو لعدم وجود شريك محلي يمكنه العمل بمعزل عن السلطات.

وأضاف الدبلوماسي "إنها منطقة عسكرية لا يمكن العمل فيها دون موافقة أمنية ولذا لا يمكنك التحقق من سير المشروعات".

وأكد عدد من السكان أنهم تسلموا شققا جديدة من الدولة في رفح المجاورة لغزة أو في مدن أخرى بعد تدمير مشارف مدينة العريش زادت إلى ما لا يقل عن 18 عملية بين يناير وسبتمبر 2020 ارتفاعا من 16 عملية في العامين 2018 و2019 معا.

وعمد المتشددون إلى خطف من يتهمونهم بالتعاون مع الدولة وقتلهم. وكشف مصدر أمني إسرائيلي أن الجيش المصري يسيطر على الأرض غير أن استمرار الهجمات يبعث على القلق.

وقالت المصادر الأمنية إن تنظيم ولاية سيناء عمد تحت وطأة العمليات الأمنية إلى زيادة نشاطه حول بئر

شرم الشيخ، إنه تم إنفاق ما بين 600 و700 مليار جنيه مصري (38-44 مليار دولار) على التنمية في سيناء في الأعوام الستة الأخيرة. وفي شمال شرق سيناء أقام الجيش منطقة عازلة ودمر أنفاقا يقول إن المهربين استخدموها في إرسال أسلحة ومقاتلين بين مصر وقطاع غزة الذي تديره حركة حماس.

وقال محمد عبدالفضيل شوشة، محافظ شمال سيناء للتلفزيون المحلي، إنه يتم إطلاق مشروعات جديدة كل يوم في مدن مختلف أنحاء المحافظة. ومن المشروعات الجديدة أكثر من ألف بيت للسكني بعد أن شكك بعض السكان من أنهم يفضلون البيوت الملحقة بأرض زراعية على الشقق السكنية التي تبنيها الحكومة.

وصرح الشيخ عبدالله جهامة رئيس جمعية مجاهدي سيناء والذي شارك في حرب 1973، بأن مشروعات التنمية مثل التجمعات السكنية والزراعية ساعدت بشكل كبير على استقرار البدو ليحتلوا من بدو رحل إلى سكان مستقرين.

وأضاف أن الدولة زادت من اهتمامها بالتنمية في سيناء خلال الخمس سنوات الماضية من خلال حفر الأنفاق وإقامة الكباري وشق الطرق وحفر الآبار وإقامة المدارس. وقال "إننا نطالب بالمزيد من المشروعات التنموية خلال الفترة المقبلة والدولة تسير في هذا الاتجاه".

وللمساهمة في انتشار المنطقة من برائن الفقر تولى الولايات المتحدة مشروعات لتوفير مياه الشرب بقيمة 50

ولقي المئات من رجال الشرطة والجيش مصرعهم كما سقط أكثر من ألف مدني قتلى وفقا لما ورد في البيانات الرسمية.

واجتذب تنظيم ولاية سيناء، الذي يابغ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، التأييد من السكان البدو في المنطقة الذين يشكون التهميش وهو اتهام نفيه الحكومة.

وفي الشهر الماضي أعلنت الحكومة، في الذكرى السنوية لحرب 1973 التي أدت إلى استعادة مصر سيطرتها على سيناء، عن مشروعات في مجالات الإسكان الاجتماعي والمياه والطرق والمناطق الصناعية والتعليم والرعاية الصحية. وقال الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال مراسم افتتاح جامعة ومتحف في

شرك خداعي في حظيرة الأغنام. وقال القلجي (39 عاما) "8 انفجارات لعبوات حتى الآن في قريتنا. أكثر من 12 شخصا توفوا، سيدات ورجال وأطفال. بقينا خائفين ندخل البيوت أو نشيل (نحمل) حاجة من مكانها. خائفين من العبوات التي زرعت في بيوتنا وهي مهجورة".

وبالرغم من أن جنوب سيناء يقع فيه منتج شرم الشيخ المؤمن تامينا شديدا ومواقع سياحية أخرى، إلا أن قطاعا كبيرا من شبه الجزيرة ذات التضاريس الوعرة بات شبه خال من السكان ولا يحظى بتنمية كافية.

وكان إسلاميون قد بدأوا في شن عمليات إرهابية في شمال سيناء بعد الإطاحة بحكم الرئيس الإخواني محمد مرسي في العام 2013.



الوضع الأمني لا يزال هشاً في سيناء

القاهرة - تواجه مشاريع التنمية في شمال سيناء تحديات كبرى لاسيما على الصعيد الأمني مع تغير أساليب الجهاديين التي باتت تركز أساسا على الهجمات الفردية.

ويدات السلطة المصرية في العمل على تنفيذ مشروعات طموحة للتنمية في شبه جزيرة سيناء التي تحدها قناة السويس والحدود المصرية مع إسرائيل وقطاع غزة، غير أنه لا تزال هناك بعض الجيوب التي لم يتحقق فيها الاستقرار بعد رغم حملة عسكرية مكثفة للجيش.

وتقول مصادر أمنية ومحليون إن الهجمات واسعة النطاق على مواقع الجيش والحكومة انحسرت غير أن المتطرفين غيروا أساليبهم إلى شن هجمات فردية يستخدمون فيها القناصة ويزرعون العبوات الناسفة.

وتضيف المصادر أن قدرة المتطرفين على اجتياح قرى لفترات قصيرة قرب بئر العبد في شمال غرب سيناء خلال صيف العام الجاري تكشف أن الأمن لا يزال هشاً في الوقت الذي لم تعالج فيه مشكلة البطالة والإهمال بالكامل. وقالت مصادر أمنية إن 15 شخصا على الأقل سقطوا قتلى في انفجار عبوات ناسفة حول بئر العبد منذ العاشر من أكتوبر الأمر الذي أثار قلق السكان وسلط الضوء على المخاطر التي تواجهها مشروعات التنمية.

وكانت أسرة المزارع المصري محمد القلجي إحدى الضحايا بعودتها إلى قريتها في شمال سيناء الشهر الماضي بعد أن طرد الجيش المتطرفين منها ولقي أحد أبنائه مصرعه في انفجار



عبدالله جهامة  
الدولة زادت من اهتمامها  
 بالتنمية في سيناء خلال  
الخمس سنوات الماضية